(تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة عند الخليل بن أحمد الفراهيدي)

(دراسة نحويّة وصفّية تحليلية)

د. علي آدم علي*

مستخلص:

جاءت الدراسة بعنوان:" تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة عند الخيل بن أحمد الفراهيدي " (دراسة نحويّةٌ صرفيّةٌ) ،تعدّدت الأهداف التي تسعى إليها الدّراسة كان أبرزها كشف النِّقاب عن أسباب تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة عن الخليل، وتكمن مشكلة الدراسة في دراسة ومعرفة تلك الآراء المتعددة ومعرفة مسبباتها ودارستها وتحليها،اتبعتُ في الدّراسة المنهج الوصفي التطبيقي لبعض المسائل النحوية التي ذكر فيها الخليل أكثر من رأي، من ثم معرفة آراء النحاة في هذه المسائل ثم ترجيح هذا الآراء جمعياً وصولا الي الرأي الصحيح، قد اقتضت طبيعتها أن تقسم إلى مباحث سبقتها مقدمة فتمهيد وتتلوها خاتمة في نهاية الورقة، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة عند الخليل بن أجمد تشير الي أن الظاهرة بدأت في مرحلة متقدمة عند النحاة البصريين، وأن أسباب تعدد أراء الخليل في المسالة الواحدة يعود الي اختلاف لغات العرب وتعدد وجوه استعمالاتها وتخريج الشواهد بأكثر من وجه.

واعتمد الخليل بن أحمد في تعدد آراءه على الأصول النحوية من السماع والقياس و وقد يخالف النحاة في الإجماع أحيانا ،كما نخلص الي أن الخليل أنفرد بالقول في (إذن) ويرى أنها مركبة من (إذ) و(أن) ولم يوافقه فيه نحوي آخر بذلك يكون قد خالف إجماع النحاة في مسألة أصل (أذن).

الكلمات المفتاحية: الخليل بن أحمد ـ تعدد الآراء النحوية

Abstract

The Studay was Titled: "Plurality of Grammatical Opinions on the one issue of Al-Khail bin Ahmed Al-Farahidi" (Amorphological Grammatical Study), there were multiple goals that the study sought, the most prominent of which was the unveiling of the reasons for the multiplicity of grammatical opinions in one issue about Hebron, and

* - (أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية، شعبة النحو والصرف،كلية الآداب،جامعة سنار، السودان)

the problem of the study lies in the study and knowledge of that Multiple opinions and the knowledge of the causes, study and analysis of them, I followed in the study the applied descriptive approach to some grammatical issues in which Hebron mentioned more than one opinion, then knowing the opinions of grammarians in these issues and then weighting these opinions collectively and reaching the right opinion, the nature of which necessitated that it be divided into previous discussions An introduction that was paved and read by a conclusion at the end of the paper, and among the results of the study is that the multiplicity of grammatical opinions in one issue in Hebron bin Ahmed indicates that the phenomenon started at an advanced stage in the visual grammarians, and that the reasons for the multiplicity of Hebron views in one issue are due to the different Arab languages The multiplicity of its uses and the graduation of evidence in more than one way.

مقدمة:

أن تعدد الأوجه في تحليل أحد العناصر التركيبية أمراً شائعاً ومألوفاً في درسنا النحوي، ومن ثم ألفنا أساليب الجواز عند النحاة، إذ نرى أحياناً أن أحدهم قد يجيز أكثر من وجه في عنصر ما، كما ألفنا الخلاف بينهم في أثناء التحليل، فمنهم من يرى وجهاً فيما يتناول، ثم يأتي آخر رافضاً ما سبق ومضيفاً وجهاً جديداً، وربما وقف أحدهم عند شاهد من الشواهد قيلت فيه أوجه كثيرة تمّثلها جهات متنوعة، فيحاكم الأوجه ليضعف بعضها أو يرفضه ويرجح أو يجيز بعضها الآخر، وهكذا شاع الجواز في تحليلهم وكثر الأخذ والرد بالترجيح والتضعيف والرفض في حوارهم.

ولا شك أن النحوي عندما يتناول نصاً ما ينقاد إلى فهم معين، وهذا الفهم يعد حصيلةً لتفاعل أمرين، المعطيات و السياق التي يتشكل منها المعنى، وطبيعة المتلقي من حيث التكوين الفطري والمكتسب، إذ يتعدد المعنى في نظر المفسر الواحد بسببٍ من المعطيات السياقية التي يرتكز عليها في فهم النص، ويقود هذا إلى تعدد في التحليل الّنحوي عنده، وقد يختلف فهم المعنى باختلاف الناس، مما يجعلنا نرى التفاوت النسبي في عملية التلقي وتحديد المعنى أمراً شائعاً و نسبي يختلف من نحوي إلى آخر،وبذلك، تتكاثر الأوجه في المسألة الواحدة مع الزمن حتى تبلغ معان كثيرة .من ذلك مثلاً ما قيل في تحليل الكاف في " كما " في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ

ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ لَّهُمۡ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمۡ وَمَغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ ۝٤ كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥ يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ بَعۡدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ وَهُمۡ يَنظُرُونَ ۝٦)[1].

اختُلف في فهم معنى الكاف وتحليلها نحوياً وقد أورد أبو حيان الوجوه المتعددة من أقوال العلماء حيث قال: ذهب الكسائي أ ن التأويل " :كما أخرجك ربك من بيتك على كراهة من فريق منهم كذلك يجادلونك في قتال كّفار مكة)2 ، وبذلك تكون الكاف في موضع رفع، مبتدأ، على تقدير كاف أخرى في موضع الخبر، أو يكون الكسائي أراد بتمثيل العبارة وتقدير " كذلك " تفسير المعنى وتوضيحه، فيريد أنها في موضع نصب صفة لمصدر مقدر .ويري الفراء أن ما تقدم في الآية الأولى يقتضي أن يكون أصل العبارة :امضِ لأمرك في الغنائم، ونفِّل من شئت وإن كرهوا كما أخرجك)3

وبذلك تكون الكاف في موضع نصب، حالاً .ثم يعقب ابن عطية فيما يروى عنه على هذين الرأيين بكلام يستحسنهما قائلا: عن أبي عبيدة أن الكاف بمعنى واو القسم، و" ما " بمعنى الذي، والمراد بها لفظ الجلالة، فتكون في موضع جر بالكاف، وجواب القسم جملة " يجادلونك" ، والتقدير : والله الذي أخرجك من بيتك يجادلونك في الحق4 ،وذهب الأخفش أن الكاف صفة ل " حّقاً" ، والتأويل :هم المؤمنون حّقاً كما أخرجك)، ويروى عن ابن عطية أنه لا تناسق في هذا التحليل5،وذهب الزمخشري إلى قريبٍ من ذلك، فرأى أن الكاف صفة مصدر لفعل مقدر في قوله تعالى (الأنفال لله والرسول) ، والتأويل:"الأنفال استقرت لله والرسول وثبتت مع كراهتهم ثباتاً مثل

1 سورة الأنفال الآيات من 3 ـ 6

2 البحر المحيط،دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٩٩٣،ج4، ص 456.

3 السابق نفسه.

4 السابق نفسه.

5 السابق نفسه.

ثبات إخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون 1 ويضعف أبو حيان رأي الزمخشري بالاستخدام والقاعدة، فيرى أنه لم يثبت مجيء الكاف بمعنى " على" ، ولا يجوز حذف العائد على الموصول في مثل هذا التركيب2)

إذن مما ذكر نستنتج أن النحاة يختلفون في توجيه الرأي الواحد بناءاً على تحليل القواعد النحوية، وبذلك تتعدد الآراء في المسألة النحوية الواحدة لذلك لا عجبا أن وجدنا أن الخليل بن أحمد قد سلك هذا الطريق وتعددت أرائه في المسالة الواحدة.

الخليل بن أحمد الفراهيدي.

وهو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، ولد في البصرة عام 100 هـ3، وتوفي فيها عام 170هـ، وهو عالم عربي من الازد4، وهو مؤسس علم العروض، وصاحب أول معجم للعربية، وهو معجم "العين"، عُرف الخليل بورعه وزهده، وقال عنه تلميذه النضر بن شميل: "أقام الخليل في خص له بالبصرة، لا يقدر على فلسين، وتلامذته يكسبون بعلمه الأموال"، كما قال عنه سفيان بن عيينة: "من أحب أن ينظر إلى رجلٍ خلق من الذهب والمسك فلينظر إلى الخليل بن أحمد"5، شبّ الخليل بن أحمد الفراهيدي وأخذ اللغة عن أبي عمرو بن العلاء، وصار عالمًا لغويًا يتتلمذ على يديه طلبة العلم، وعلماء اللغة الذين أصبح لهم شأن كبير فيما بعد، وهم6: الليث بن المظفر الكتاني، وسيبويه، والأصمعي، والنضر بن شميل، الكسائي، وهارون بن موسى النحوي، وعاصم الأحول، وغالب القطان، وعبد الله بن أبي إسحاق.

يعدّ الخليل بن أحمد رأسَ المدرسة البصرية في النحو، وهو من قام بتغيير رسم الحركات من تشكيلات على هيئة نقاط بألوان مختلف عن لون الكتابة، حيث كان تنقيط الإعجام الذي

---

1 البخر المحيط،لأبي حيان،ج456،،4.

2 السابق.

3 الفهرست، ابن النديم، المحقق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت – لبنان، ص 65.

4 وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق إحسان عبّاس، المجلّد الثاني، دار صادر، بيروت، 1978،ص245.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1964،ج1،558

5 الفهرست /69

6 السابق.

وضعه تلميذا أبي الأسود الدؤلي نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر، المستخدم للتمييز بين الحروف المختلفة كحاء والجيم والخاء، قد شاع في عصره.

مؤلفات الخليل بن أحمد الفراهيدي [1]:

وضع الخليل بن أحمد الفراهيدي عددًا من المؤلفات، في عدد من علوم العربية، منها:

معجم العين: وهو أول معجم مرتب ومنسق في اللغة العربية، ألفه الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأنهاه ورتبه الليث بن المظفر الليثي الكتاني.

كتاب العروض: وهو كتاب وضعه الخليل بن أحمد الفراهيدي في بحور الشعر العربي وأوزانها، تناول فيه تعريف الشعر والعروض، ووضح فيه كيف استنبط علم العروض، وحصر فيه أقسامه في خمس دوائر عروضية استخرج منها خمسة عشر بحرًا.

كتاب معاني الحروف: كتاب في الفروق الدلالية والوظيفية بين حروف المعاني وقد تناول فيه الحروف من جوانبها النحوية واللغوية بأسلوب عميق، مستشهدًا بآيات من القرآن، وشواهد شعرية.

كتاب الإيقاع: وهو كتاب تناول فيه مكونات الموسيقى في الثقافة العربية، وما يقابله من مفهوم في الشعر كالوزن، وماهية بنية المفهومين، وطبيعتهما المتعلقة بالزمن.

كتاب التفكير الحصري: قال:عبد الله بن المقفع عن الخليل بن أحمد الفراهيدي: "إن الخليل بن أحمد كان عقله أكبر من علمه، وذلك لأن الخليل جعل من التفكير وأدواته الأسلوبية، أساسًا لمنهجه العلمي في التأليف والتصنيف، فقد كان همه الأكبر تفسير اللغة وحصر موادها حصرًا شاملا كليّا، وحصر البحور الشعرية وأبياتها الموزونة المقفاة، حصرًا شاملا لا تناقض فيه،وكذلك الأمر في نظام التقليب في معجم العين الذي أنتج آلافًا من المفردات ومواد اللغة، فقد كان تفكيره في هذه العلوم تفكيرًا كليّا.في علمي النحو والصرف:يعدّ كتاب سيبويه "قرآن النحو" لما اجتمع فيه من اكتمال في التنظير النحويّ والصرفيّ العربيّ، حتّى عُدّ حجّةً في النحو وعمدة فيه وشرطاً على كلّ دارس له. وسيبويه هو تلميذ الخليل الذي أملى عليه أهمّ ما جاء في الكتاب، وكان سيبويه يحيل عليه كثيراً؛ فكلّما قال "سألته" أو "قال" فإنّه يقصد الخليل[2].

1 الفهرست، ابن النديم، ج2، 156.

2 بغية الرعاة، السيوطي،،ج1، 558

كان الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى جانب كونه فقيها وعالمًا لغويا، كان شاعرًا، إلا أنّ ما وصل من شعره كان قليل،ينقل المؤرّخ ابن خلكان قول الفقيه حمزة بن الحسن الأصبهاني في حقّ الخليل: "وبعد، فإنّ دولة الإسلام لم تُخرج أبداً للعلوم التي لم يكن لها عند علماء العرب أصولٌ من الخليل"[1].

وعرف عنه أنّه كان متواضعاً في تناول المعرفة، يقول أيّوب بن المتوكّل: "كان الخليل إذا أفاد إنساناً شيئاً لم يره بأنّه أفاده، وإن استفاد من أحد شيئاً أراه بأنه استفاد منه. قلتُ: صار طوائف في زماننا بالعكس"[2].

بعد أن تناولت سيرة الخليل سوف يقف الباحث من خلال الدراسة علي بعض المسائل التي فيها أكثر من رأيٍ عند الخليل، محاولاً الوقوف على الرأي الأخير له، ومناقشاً ومرجّحاً ما أراه راجحاً، ومتناولاً معه بعض آراء النحاة الذين تناولوا هذه المسائل التي سوف نذكرها.

المسالة الأولي في الأدوات أصل (إذن):

ذهب جمهور النحاة إلى أنْ (إذن) حرف، كما ذهب بعض الكوفيين إلى اسم ظرف وهو (إذْ) لحقه التنوين، ونقل إلى الجزائية، فبقي منه معني الربط والسبب[3]، وذهب بعض النحاة بحرفيتها ولهم خلاف فيها، فظهر للخليل – رحمه الله – رأيان هما:

الرأي الأول: أنها حرف بسيط.

الرأي الثاني: أنها مركبة من (إذْ) و(أَنْ).

ذهب الخليل إلي أنها بسيطة، وقد نسب هذا الرأي إليه المتأخرون من النحاة كالمرادي[4] والدماميني[5] ولم أجد من النحاة المتقدمين من صرح بهذا القول له،وأعتمد أصحاب الرأي على الأدلة الآتية:

1- وفيات الأعيان،،ج246،1.

2 سير أعلام النبلاء،الذهبي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، الجزء السابع، 2001.،134

3 - همع الهوا مع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي،تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم،دار البحوث العلمية الكويت،ط 1980.، 104/4

4 - الجني الداني في حروف المعاني، للمردي،تحقيق فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل،دار الكتب العلمية ط 1992م،363.

5 - شرح مغني اللبيب، لابن هشام، إشراف إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،1998م، ص107.

الأول: وجود نظير لها في الحروف نحو: بلى، على، ربّ، سوف.. فهي على ثلاثة أحرف.

الثاني: أن الأصل في الحروف الأفراد والتركيب فرع فلا يدعى إلا بدليل قاطع.[1]

الثالث: أنها لو كانت مركبة من(إِذْ) و(أنْ) لكانت ناصبه في كل الأحول تقدمت أو تأخرت، وعدم إعمالها في المواضيع دليلُ على عدم التركيب.[2]، وقد أختار هذا الرأي جمهور النحاة.[3] وعلى رأسهم سيبويه، والرضي.[4] وممن أختاره من المتأخرين ابن هشام.[5] و الاشموني.[6] ومن المحدثين: عباس حسن.[7]

الرأي الثاني:

أنها الحركة من (إِنْ) و (أَنْ)غلب حكم الحرفية، فنقلت حركة الهمزة إلى الذال ثم حذفت لالتقاء الساكنين، والتزم هذا النقل ونسب هذا الرأي إلى الخليل – رحمه الله – جمع من النحاة منهم العكبري [8] وابن مالك[9] ، وأبي حيان، الدماميني،الدسوقي.

يقول أبن عقيل (وحكي غير سيبويه عن الخليل أنَّ أصلها: (إِذْ- أَنْ.) [10] لم يعتمد أصحابه على دليل، أو أصل نحوي، وإنما هذه دعوة مجردة. وقد ردّ أبو علي الفارسي هذا الرأي من ثلاثة جوانب هي[11]:

---

1 - الجني الداني، 271،.

2 - رصف المباني، المقالي،تحقيق أحمد الخراط،ط1995،2، دار القلم دمشق، ص 157..

3 - شرح كافية لابن الحاجب، شرح الاستراباذي، تقديم اميل يعقوب، دار الكتب العملية، بيروت،ط1 1998م،2 /508.

4 - الكتاب، لسيبويه،تحقيق عبد السلام هارون،دار الجيل بيروت،ط1، 1991م ج12/3.

5 - المغني اللبيب عن كتب الأعاريب،لابن هشام، دار إحياء الكتاب العربي،ط1918م،ج 52/1.

6 - شرح الاشموني، للاشوني،تحقيق عبد الحميد السيد، مكتبة الأميرية، القاهرة،3ال/519 – 520.

7 - النحو الوافي، تأليف عباس حسن، دار المعارف،القاهرة،ط308/5.

8 - اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري،تحقيق غازي طليات دار الفكر،بيروت،ط1995،1م،34/2.

9 - شرح التسهيل،لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، دار هجر للطباعة والنشر،ط1 ن1990م،20/4.

10 - المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات،دار الفكر،دمشق،1982م، 74/3.

11 - أنظر كتاب الإغفال لأبي اسحق الزجاجي،ط 2003م، 160/2، 161.

الأول: (إذن) لو كانت مركبة ؛ لكانت النون من (إذن) في حال الوقف والوصل على حال واحدة، ولم يكن يوجب تخفيف الهمزة منها تغييراً في النون فيها، بل كان يجب تركها على ما كانت عليه، ليكون أدل على المحذوف. فلما قُلب هذا في الوقف ألفاً؛ دلَّ على أنها ليست قلب، وأنها حرف آخر.

الثاني: أنه لو كانت (إذن) هي(إذْ- أنْ) لوجب ألا يجوز إلغاؤها وترك إعمالها البتة، كما لم يجز إلغاء (أَنْ) وترك أعمالها. ترى أنْ من أجاز إلغاء (أَنْ)العاملة في الفعل كأبي الحسن ؛ لم يُجِزْ فيه ألا يُعْمِلَه في الفعل ملغىً، كما لم يُجِزْ ألا يعمله غير مُلْغى، فكذلك (إذن) لو كان معها (أَنْ) لم يجز ترك أعمالها. وفي جواز إلغائها وترك دلالة على أنها ليست (أَنْ) ؛ إذ لو كانت (أَنْ) لم يمتنع من أن تعمل في الفعل ملغاة كما تعمل فيه غير ملغاة، لأن (أَنْ) لا تخلو إذا وَلِيَتْ فعلاً مضارعاً من أن تعمل فيه..

الثالث: أنّ (أنْ) لو كانت مع (إذنْ) لم يَجُز أن تدخُلَ في فعل الحال في نحو قولك: إذن أظنك كاذباً إذا بحديث، ألا ترى أنَّ (أَنْ) لا مدخل لها في فعل الحال، كما مدخل لـ (لن) فيه.

ويرى ابن مالك أنَّ القول بتركيب (إذن) أسهل من القول بإضمار (أَنْ) بعدها حيث قال: (وليس في هذا نص على أنَّ انتصاب المضارع بعد (إذن) عند الخليل بأن مضمرة؛ لجواز أن تكون مركبة مع (إذ) التي للتعليل و (أن) محذوفاً همزتها بعد النقل، على نحو ما يراه في انتصابه بعد لن. والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن (إذن) غير مركبة وانتصاب المضارع بعدها بأن مضمرة؛ لأنه لا يستقيم إلا على أن يكون ما بعد إذن في تأويل مبتدأ لأزم حذف خبره، أو إذن قبله ليست حرفاً بل ظرفاً مخبراً به عن المبتدأ، واصلها إذا فقطعت عن الإضافة وعوض عنها التنوين،وكلاهما في غاية من التكلف، والقول بأنّ (إذن) مركبة من: إِذْ وأَنْ أسهل منه). [1]

مما تقدم الرأي الراجح هو الأوَّل للأسباب الآتية:

الأول: أن الإفراد هو الأصل، والتركيب هو الفرع فلا يصار إليه إلا بدليل قاطع.

الثاني: أن (إذن) لها معني مستقل بها، ولو وضع موضعها ما ذكروه[2] ؛ لم يستقم.

الثالث: أن هذا الرأي هو رأي جمهور النحاة.

---

1 - شرح التسهيل 20/4.

2 - الإيضاح في شرح المفصل 13/2.

ثانياً: تعدد الرأي الواحد عن الخليل في العوامل:

بعد أن تناولت تعدد الرأي عند الخليل في الحروف نتناول تعدد أرائه في العوامل،ونأخذ مسألة العامل في نصب الفعل المضارع بعد (إذن):

(إذن) من الحروف التي لا تختص بالدخول على الأفعال، فحقها ألا تعمل، فهي تدخل – أيضاً – على الجمل الاسمية. وقد ظهر في هذه المسألة رأيان للخليل هما:

الرأي الأول: أنَّ الفعل المضارع منصوب بإذن.

الرأي الثاني: أنَّ الفعل المضارع منصوب بأن المضمرة.

الرأي الأول: أن الفعل المضارع منصوب بإذن.

نسب الرأي إلى الخليل – رحمه الله – إمام النحاة بصريح منه عند قوله: (وأمَّا ما سمعت منه – يعني أنَّ إذن تنصب الفعل المضارع – فالأول)[1].

وممن قال بهذا – أيضاً: والفارسي.[2] والرضي.[3] وأبو حيان.[4] وابن عقيل.[5]

واعتمد أصحاب الرأي على الأدلة التالية:

الأول: الحمل على النظير وهو أنَّ (إذن) تشبه (أنْ) لغلبة استقبال الفعل بعدها، كما أنها كان عليه إلى جعله في تأويل المصدر، فحملت على (أنْ)فنصبت الفعل المضارع وإن لم تختص به، كما عملت (ما) عمل (ليس) وإن لم تختص بالأسماء.[6]

الثاني: عدم الدليل، فالنصب وجد بعد إذن، ولم يقم الدليل على النصب بإضمار، فنسب النصب إليهما.[7]

الثالث: أنّ (أنْ) لا تضمر إلاّ بعد عاطف أو جار.

---

1 - الكتاب 16/3.

2 - الإغفال 159/2.

3 - شرح الرضي على الكافية 44/4.

4 - الارتشاف 1650/4.

5 - المساعد 74/3.

6 - ينظر: الإغفال 159/2،.

7 - ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 142/2.

اختار هذا الرأي إمام النحاة.[1] ونسبه ابن عصفور.[2] إلى الكوفيين، وتبع سيبويه جمع كبير من النحاة؛ كالمبرد.[3] وابن السراج.[4] الزجاجي.[5] والفارسي.[6] والرماني.[7] وعبد القاهر الجرجاني.[8] وابن جني.[9] ومن المحدثين عباس حسن، ومحمد عيد.

الرأي الثاني: أ لفعل المضارع منصوب بأنْ المضمرة

ونسبة هذا الرأي إلى الخليل موثقة عند أبي عبيدة.[10] وسماعاً عن غيره، والمبرد.[11] والسيرافي.[12] والفارسي.[13] الشنتمري.[14] وابن ملك.[15] والرضي[16] وابن عقيل[17] والصبان.[18]

يقال المبرد:(كان الخليل يقول: لا ينتصب فعل البتّة إلا بـ (أنْ) مضمرة أو مُظْهرة).[19]

وفي موضع آخر يقول:(وكان الخليل يقول: إنّ (أنْ) بعد (إذن) مضمرة).[20]

---

1 - الكتاب 16/3.

2 - شرح الجمل لأبن عصفور 142/2.

3 - المقتضب، للمبرد، تحقيق عبد الخالق عظيمة، عالم الكتاب،بيروت،ج10/2.

4 - الأصول في النحو،لابن السراج،تحقيق عبد العظيم الفتتلي، مؤسسة الرسالة،ط3، بيروت،1988، 148/2.

5 - شرح الجمل، للزجاجي، ص 182.

6 - الإيضاح 241، لإغفال 159/2.

7 - كتاب معاني الحروف، للروماني، تحقيق عبد الفاتح شبلي، ط7، 1986م ص116.

8 - المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد،1982م 1054/2.

9 - اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق حاتم المؤمن،مكتبة النهضة العربية،ط1985،2م 186.

10- شرح التسهيل 20/4، المساعد 74/3، الارتشاف 1650/4.

11- المقتضب. ج3/2

12- شرح السيرافي 84/1.

13-.الإغفال 159/2

14- النكت الحسان،لأبي حيان، تحقيق حسين القلي،مؤسسة الرسالة، ط1985،1م،ج698/1.

15- شرح التسهيل 4/ 20.

16- شرح الرضي 4 /24.

17- المساعد،ج74،3.

18- حاشية الصبان على شرح الاشموني، لمحمد علي الصبان، ط1،دار الفكر، 1999م،ج3، 1367.

19- المقتضب ج6،2.

20- السابق.

ويرى ابن مالك أنَّه لا يوجد نص على أنّ الخليل يذهب إلى المضارع منصوب بأنْ مضمرة بعد (إذن)، وما نقله السيرافي في أول شرح الكتاب رواه أبو عبيدة عن الخليل أنه قل: لا ينصب شيء من الأفعال المضارعة إلا بـ (أَنْ) مظهرة أو مضمرة، و (كي) و(لن) و(إذن) وغيره ذلك.

وليس في هذا نصٌّ على انتصاب المضارع بعد (إذن) عند الخليل بـ (أنْ) مضمرة لجواز أن تكون (إذن) مركبة مع (إذْ) التي للتعليل، و (أَنْ) محذوفاً همزتها بعد النقل على نحو ما رآه في انتصابه بعد (لن) والقول به على ضعفه أقرب من القول بأنَّ (إذن) غير مركبة، وانتصاب الفعل المضارع بعدها بـ (أَنْ) مضمرة ؛ لأنه لا يستقيم إلا على أن تكون ما بعد (إذن) في تأويل مبتدأ لازم حذف خبره، أو (إذن) قبله ليست حرفاً بل ظرفاً مخبراً به عن المبتدأ [1]، ووافقه في هذا الرأي ناظر الجيش [2]، واعتمد أصحابه على الدليلين الآتيين:الأول: القياس على (حتى) و(كي)، و(اللام)، و(لام الجحود).

وردَّ هذا القياس بعدم صحته وذلك أنّ (حتى) و(كي) و(اللام)، (لام الجحود) إنما تنصب بإضمار (أنْ)؛ الجواز دخولها على المصادر، ولّما كانت (إذن) لا يصح دخولها على مصدر ملحوظ ولا مقدّر، ولا يصح إظهار (أنْ) بعدها في موضع من المواضيع، لم يجز القياس في نصب ما بعدها على ما ذكر. [3]

الثاني: قاعدة توجيهية هي عدم الاختصاص، حيث أنَّ (إذن) من الحروف غير المختصة؛ لدخولها على الأفعال والأسماء.[4]

وضعَّف سيبويه – رحمه الله – هذا الرأي بعدم تغير المعني بعد إذن حيث قال: (وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: (أنْ) مضمرة بعد (إذن)، ولو كانت مما يُضمر بعده (أنْ) فكانت بمنزلة اللام وحتَّى لأضمرتها إذا قلت: عبد الله إذن يأتيك، فكان ينبغي أن تنصب (إذن يأتيك)؛ لأن المعني واحد، ولم يغبر فيه المعني الذي كان في قوله: إذن يأتيك؛ عبد الله، كما يتغَّير المعني في

1- ينظر: شرح التسهيل 20/4.

2- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش،تحقيق علي فاخر وجابر محمد البراجة، وابراهيم جمعة العجمي،ط2007،1 م، دار السلام،4158/8، 4159.

3- رصف المباني، للمالقي، تحقيق أحمد الخياط،ط2، 1985،دار القلم،بيروت، 157.

4- ينظر: حاشية الصبان 136/3.

(حتَّى) في الرفع والنصب، فهذا ما رووا، وأما ما سمعت منه فالأول).[1]، وقد اختار هذا الرأي الخليل في أحد قوليه، أبو إسحاق الزجاج.[2] والفارسي.[3].

الرأي الراجح عندي هو: أنّ ناصب الفعل المضارع (إّن)؛ للأسباب الآتية:

الأول: أنّ(إذن) تشبه والمشابهة مرجع قوي إذا أخذ به عند مبتدأ المقارنة والعمل بالمشابهة من العلل القوية التي يصعب ردها، ومعمول بها في كثير من أبواب النحو.

الثاني: أنّ (إذن) لا تضمر إلا بعد عاطفٍ أو جارً.

الثالث: ضعف الرأي الثاني؛ لأنه لو كانت (أنْ) مقدرة لجاز تقديره في: (زيدُ إذن أكرمه)، كما جاز في: (إذن أكرم زيداً)؛ إذ المعني لا يتغير.[4]

مما ذكر ومن خلال وقوفنا عند قضايا المعنى التي تقود إلى التعدد تبين لنا أن هذا التعدد قد نجده عند المفسر الواحد، فيكون نتيجة لمعطيات سياقية، ربما كانت غائبة أحياناً، كبعض عناصر المقام، أو الأداء، وربما كانت حاضر ة، وهي جملة المعطيات السياقية التي تقود إلى تشكل المعنى.

كذلك تبين أنه قد يكون نتيجة لاختلاف الفهم بين الناس، إذ إن المعنى يتأثر بطبيعة المتلقي أحياناً، ولاسيما في النصوص الأدبية، ومن ثم يقود هذا الاختلاف في فهم المعنى إلى اختلاف في التحليل النحوي، يتمثل بتعدد الأوجه، وهو نتيجة لتفاعل طبيعة المتلقي مع المعطيات السياقية، كما لاحظنا أن التعدد الذي يؤدي إليه المعنى قد يكون نتيجة لغموض المراد، وعدم معرفة المعنى المحدد منه الذي لم يوضحه صاحبه، لغاية غير مقصودة، كما في النصوص العلمية التي نجدها عند النحاة، أو لغاية مقصودة كما في الحروف المقطعة أو بعض الألفاظ الأخرى التي نجدها في القرآن الكريم.

1- الكتاب 16/3.

2- الإغفال 159/2.

3- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي،تحقيق محمد الشاطر،|مطبعة المدني 1، القاهرة، ط 19851،م،/705 8.

4- شرح الكافية الشافية، للرضي الين الاستراباذي، تقديم أميل يعقوب،دار الكتب العلمية،،بيروت، 1998م،.44/4.

يتبين لنا مما تقدم أن معطيات السياق أن تعدد الفهم يقود إلى تعدد في التحليل النحوي، وذلك لأن العناصر النحوية ما هي إلا معان جزئية، تسهم مع عناصر أخرى في تشكل المعنى الدلالي العام فتؤثر وتتأثر.

وأ ن معظم القضايا التي تحتمل التعدد وتقبل الإضافة بالاجتهاد هي تلك التي خرجت على القاعدة، أو التي أدى إليها التعدد في فهم المعنى، ويلحظ المتتبع أنه بعدما انتهى جمع المادة وأسست الأصول وجردت معظم القواعد بدأ النحاة يعيدون النّظر في قضايا النحو وشواهده من خلال ما تعلموه من زادهم المعرفي وانتماء مدرسي يختلف عنه عند غيره، إضافة إلى ذلك أنهم وقفوا عند كثيرٍ من الشواهد التي خرجت على القاعدة وتحتمل التعدد، فوّلدوا أوجهاً جديدة تجيز ما سبقها من أوجه أو ترفضه، فتشعب بذلك التعدد في القضية الواحدة، وكثرت الأسس المعتمدة، وطال الحوار والجدل بالتعليل والأخذ والرد وأو ربما

إن المعنى يتأثر بطبيعة المتلقي أحياناً، ولاسيما في النصوص الأدبية، ومن ثم يقود هذا الاختلاف في فهم المعنى إلى اختلاف في التحليل النحوي، يتمثل بتعدد الأوجه، وهو نتيجة لتفاعل طبيعة المتلقي مع المعطيات السياقية، كما لاحظنا أن التعدد الذي يؤدي إليه المعنى قد يكون نتيجة لغموض المراد، وعدم معرفة المعنى المحدد منه الذي لم يوضحه صاحبه.

وان تمثيل النظام التركيبي للغة العربية و الأحكام التي تستنبط للقياس عليها في عملية التحليل النّحوي، أو في توليد الكلام عند أبناء اللغة، كان سبباً جعل كثيراً من هذه القواعد تجرد من السياق وأدى إلى الخلاف في بعض القواعد فهو المعيار الذي يتخذه النّحوي للتقعيد، فهناك من يتشدد في المعيار ولا يقبل التقعيد إلا للمطرد، كالبصريين، وهناك من يتوسع في المعيار فيقبل التقعيد1.

نتائج البحث:

1/ تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة عند الخليل بن أحمد تشير إلي أن الظاهرة بدأت في مرحلة متقدمة عند النحاة البصريين.

2/ أسباب تعدد أراء الخليل في المسالة الواحدة في نظري عائد إلي اختلاف لغات العرب وتعدد وجوه استعمالاتها وتخريج الشواهد بأكثر من وجه.

---

1 الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد عبد الحميد، المكتبة العصري، صيدا، بيروت، 1993م، ج1، 335.

3/ عدول الخليل بن أحمد عن راية الأول في أصل إذن يعود إلي أن النحاة بعد جمع المادة النحوية عادوا لدارسة ما تعلموه ومراجعته إسنادا على الآراء الجديدة عندهم.

4/اعتمد الخليل بن أحمد في تعدد آراءه على الأصول النحوية من السماع والقياس و وقد يخالف النحاة في الإجماع أحيانا.

5/ انفرد الخليل بن أحمد بالقول في (إذن) ويرى أنها مركبة من (إذ) و(أن) ولم يوافقه فيه نحوي آخر بذلك يكون قد خالف إجماع النحاة في مسألة أصل (أذن).

التوصيات:

1/ دراسة الأسباب التي تؤدي إلي تعدد الآراء النحوية عند النحاة.

2/ دراسة المعاني الألفاظ وأثرها في عدول النحاة عن آراءهم النحوية.

المراجع والمصادر.

1. الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق عبد العظيم الفتلي، مؤسسة الرسالة،ط3، بيروت ،1988.

2. الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،1993م.

3ـالبحر المحيط ،دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1، 1993م.

4 . بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: عيسى البابلي الحلبي، القاهرة، 1964.

5 . تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش ،تحقيق علي فاخر وجابر محمد، وإبراهيم جمعة العجمي.

6- الجني الداني في حروف المعاني، للمردي،تحقيق فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل،دار الكتب العلمية ط 1992م.

7. حاشية الصبان على شرح الاشموني، لمحمد علي الصبان، ط1،دار الفكر، 1999م.

8 .ٰرصف المباني، للمالقي، تحقيق أحمد الخياط،ط2، 1985،دار القلم،بيروت، 157.

9 .سير أعلام النبلاء،الذهبي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، الجزء السابع، 2001.

10- شرح الاشموني، الاشموني، تحقيق عبد الحميد السيد، مكتبة الأميرية، القاهرة .

11 - شرح التسهيل،لابن مالك،تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، دار هجر للطباعة والنشر،ط1 ن1990م.

12 - شرح كافية لابن الحاجب، شرح الاستراباذي، تقديم إميل يعقوب، دار الكتب العملية، بيروت،ط1 1998م.

13- شرح الكافية الشافية، للرضي الدين الاستراباذي، تقديم أميل يعقوب،دار الكتب العلمية، بيروت.

14 - شرح مغني اللبيب، لابن هشام،إشراف إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان،ط1،1998م.

15 الفهرست ، ابن النديم ، المحقق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت – لبنان.

16 - الكتاب ، لسيبويه ،تحقيق عبد السلام هارون،دار الجيل بيروت،ط1، 1991م.

17 - اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق غازي طليمات دار الفكر،بيروت،ط1،1995م.

18 - اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق حاتم المؤمن،مكتبة النهضة العربية،ط2،1985م

19 - المغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي هشام، دار إحياء الكتاب العربي،ط1918م.1 - كتاب معاني الحروف، للروماني، تحقيق عبد الفاتح شبلي، ط7، 1986م.

20- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات،دار الفكر،دمشق،1982م.

21- المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد،1982م .

22- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق عبد الخالق عظيمة، عالم الكتاب،بيروت

23 ـ المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي،تحقيق محمد الشاطر، مطبعة المدني 1، القاهرة، ط 19851.

24- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لابن الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، 1405ه

25- النحو الوافي، تأليف عباس حسن، دار المعارف، القاهرة.

26ـ النكت الحسان، لأبي حيان، تحقيق حسين القلي ،مؤسسة الرسالة، ط1،1985م 27 ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق إحسان عبّاس، المجلّد الثاني، دار صادر، بيروت، 1978.

28- همع الهوا مع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم،دار البحوث العلمية الكويت،ط 1980،..